المحور الثالث – المشكلة الاقتصادية:

تَهتمّ المُشكلة الاقتصاديّة بدِراسة العَلاقة بين المَوارد الاقتصاديّة من جهة، والمجتمع والأفراد من جهة أخرى، وتَرتبط هذه المُشكلة مع الحاجات الإنسانيّة

المشكلة الاقتصاديَّة هي عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريَّة من السِّلع والخدمات في ظلِّ ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج و يُطلق عليها أيضاً اسم مشكلة النُدرة

كما تعرف على أنَّها "محدوديَّة الموارد، وكثرة الحاجات، الَّتي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويَّات، وَمِنْ ثَمَّ التَّضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معيَّن بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعدِّدة، والمتنوِّعة، والمتجدِّدة عبر الزَّمن.

فالمشكلة الاقتصاديَّة تنشأ من هذه العناصر– محدوديَّة الموارد، وعدم محدوديَّة الحاجات – سوء التوزيع العادل للثروة – **ماهو التوزيع الأولي و التوزيع الثانوي للثروة؟**

(، وهذه الأركان يكاد يتَّفق عليها علماء الاقتصاد الرَّأسماليّ ، ويرى الاقتصاد الإسلاميُّ أنَّ السَّبب الرَّئيسيَّ للمشكلة الاقتصاديَّة هو الإنسان، وليس بخل الطَّبيعة، وندرة الموارد.

نستنتج مما سبق

- أن الحاجات متعددة وبالتالي تتعدد وسائل اشباعها
- أن الحاجات الانسانية تتفاوت في الأهمية النسبية بالنسبة للأفراد.
- أن غالبية وسائل اشباع الحاجات غير متوافرة في صورة مباشرة.
- أن الموارد اللازمة للحصول على هذه الوسائل نادرة.
- أن الموارد لها استعمالات بديلة ومتعددة.
- أن الانسان يسعى إلى تعظيم اشباع حاجاته من خلال محاولة الحصول على أقصى اشباع ممكن من خلال أقل قدر من الموارد.

ثانيا : عناصر المشكلة الاقتصادية :

عناصر المشكلة الاقتصادية تتمثل في مجموعة من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى نشوء المشكلة الاقتصادية، وهي تنبع من التفاعل بين الندرة والاحتياجات البشرية المتزايدة. يمكن تلخيص عناصر المشكلة الاقتصادية في ما يلي:

1 – الندرة :الموارد الاقتصادية (مثل الموارد الطبيعية، العمالة، رأس المال، التكنولوجيا) محدودة ولا تكفي لتلبية جميع احتياجات البشر، سواء كانت الحاجات الاستهلاكية أو الإنتاجية.

2 – الحاجات البشرية غير المحدودة :البشر لديهم حاجات ورغبات غير محدودة ومتنوعة، تتغير وتتزايد باستمرار مع مرور الزمن والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

3 – اختيار الاستخدام الأمثل :بسبب ندرة الموارد، يجب على الأفراد والمجتمعات اتخاذ قرارات حول كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى منفعة ممكنة. يتطلب ذلك المفاضلة بين الخيارات المختلفة لتخصيص الموارد بطريقة تحقق الكفاءة.

4 – تحديد الأولويات :بما أن الموارد محدودة، يجب على الأفراد والدول تحديد أولوياتهم في الإنفاق والإنتاج لتلبية الحاجات الأكثر أهمية أو الأكثر إلحاحاً.

5 – تكلفة الفرصة البديلة :كل قرار اقتصادي يتعلق باستخدام الموارد يأتي بتكلفة فرصة، أي الفرصة التي يتم التضحية بها نتيجة اختيار خيار معين على حساب خيار آخر

ثالثا – خصائص المشكلة الاقتصادية :

الديمومة – النُدرة النسبيّة – الشمولية – هي مشكلة اختيار وتخصيص

نظرة المدارس الاقتصادية إلى المشكلة الاقتصادية و طرق حلها :

إنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تشكل جزءًا من المشكلة الإنسانيَّة العامَّة، إذ الاقتصاد يمثِّل جانبًا من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أنَّ تحديد هويَّة، وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولازالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنُّظم المختلفة .

فالرَّأسماليَّة تعتبر أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة نسبيًّا، نظرًا إلى محدوديَّة الطَّبيعة نفسها، والَّتي لا تفي بالحاجات المادِّيَّة الحياتيَّة للإنسان، الَّتي تبدو في تزايُدٍ مستمرٍّ؛ فتنشأ المشكلة حول كيفيَّة التَّوفيق بين الإمكانات الطَّبيعيَّة المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين أنَّ الماركسيَّة تؤمن بأنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل بالتَّناقض المستمرِّ بين الشَّكل والنِّظام الَّذي يتمُّ به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التَّوزيع.

وأمَّا الإسلام فإنَّه فالمشكلة لا تكمن في قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة حتَّى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانيَّة المتزايدة، ولا في التَّناقض بين نظامي الإنتاج والتَّوزيع، وإنَّما في الإنسان نفسه .

ويرى أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة تعدُّد الحاجات، مع ندرة الموارد، وبعبارة مبسَّطة هي مشكلة الفقر الَّذي لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلَّة الموارد.

ومن هنا؛ فإنَّ موضوع المشكلة الاقتصاديَّة، وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كلِّه، ممثَّلًا في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التَّبادل، وسلامة التَّوزيع، وترشيد الاستهلاك.

والمشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة سلوكيَّة، يتسبَّب فيها الإنسان، وذلك من عدَّة وجهات منها :

أَوَّلًا : حين يفرِّط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيودَ له؛ فيغرق في التَّرف، والإسراف، والتَّبذير في الأمور الفاسدة.

ثَانِيًا: حينما تسود الأثرة، والظُّلم، والطُّغيان؛ فيحدث نهب الدُّول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أيِّ تنمية بها.

ثَالِثًا :حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل.

ويمكن تلخيص نظرة المدارس للمشكلة الاقتصاديَّة في

1 – الاقْتِصَادَ الرَّأْسِمَالِيَّ : يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الفقراء أنفسهم، سواء لكسلهم، أو لسوء حظِّهم بشح الطَّبيعة، أو قلَّة الموارد، أي أنَّ قضيَّة الفقر في نظره، هي أساسًا قضيَّة قلَّة إنتاج.

وقد رتَّب الفكر الاقتصاديُّ الرَّأسماليُّ على ذلك أنَّ على الدَّولة أَنْ تبيح الحرِّيَّة المطلقة للجميع؛ لينتجوا، ويكسبوا، ويغتنوا، دون قيد أو شرط، وأنَّ على مَنْ خانه الحظُّ أَنْ يرضى بواقعه، فهو نصيبه، وقدر الله له.

2 – الاقْتِصَادَ الاشْتِرَاكِيَّ : يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الأغنياء أنفسهم، باستئثارهم بخيرات المجتمع، دون الأغلبيَّة الكادحة، وبالتَّالي نشوء التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، فقضيَّة الفقر في نظره هي أساسًا قضيَّة سوء توزيع .

وقد رتَّب على ذلك نظريَّاته في الصِّراع بين الطَّبقات، وفي التَّركيز على تغيير أشكال، ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكيَّة الخاصَّة، وتصفية الرَّأسماليِّين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

3 – الاقْتِصَادَ الإِسْلَامِيَّ: يرى أنَّ مردَّ المشكلة ليس هم الفقراء، أو قلَّة الموارد، كما ذهب الاقتصاد الرَّأسماليُّ، كما أنَّه ليس سببها الأغنياء، أو التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكيُّ، وإنَّما هي:

وقد أُثِرَ عن علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْه – قوله: "ما جاع فقير إلا بما شبع غني"،